العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي

صباح كزيز
باحثة في العلوم السياسية
جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة

مُحَمَّد المهدي شنين
باحث في العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

الملخص :

يعد موضوع العدالة الانتقالية من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير داخل الاوساط الأكاديمية والسياسية، خصوصا عند ربطها بأمن واستقرار المجتمعات، إذ تشكل العدالة الانتقالية مقاربة مهمة لبناء الأمن المجتمعي في مرحلة ما بعد الصراع، نظرا لما تحويه من ضمانات للتعايش والسلم المجتمعي، كما أنها تعمل على عدم العودة للسلطوية و منع انتهاك حقوق الإنسان و العمل الجاد كشف مرتكبيها وأتاحت لهم فرصة الاعتراف بأخطائهم، بغرض خلق مجتمع قادر علي تجاوز إرث الماضي دون إهدار لحقوق ضحايا. وبالنظر للتحديات والاضطرابات التي أصابت البناء الاجتماعي في العديد من دول الحراك العربي في المرحلة الانتقالية، جاءت فكرة هذه الدراسة ترتكز أساسا على تحليل معضلة الأمن المجتمعي في الدول العربية انطلاقا مقاربة العدالة الانتقالية، وذلك من خلال البحث في دور العدالة الانتقالية في التأسيس للأمن المجتمعي في الدول العربية، من خلال استقراء مسار التجارب العربية و تقييمها.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الأمن المجتمعي، انتهاك حقوق الإنسان، البناء الاجتماعي.

Abstract:

The issue of transitional justice is a subject of great interest in academic and political circles, Especially when linked to the security and stability of societies, and Transitional justice is an important approach to building community security in the post-conflict phase, As it works to not return to tyranny and prevent the violation of human rights and hard work to expose the perpetrators and gave them the opportunity to recognize their mistakes, In order to create a society capable of overcoming the legacy of the past without sacrificing the rights of victims. In view of the challenges and disturbances that have affected social construction in many Arab countries in the transitional period, The idea of this study is based mainly on analyzing the dilemma of community security in the Arab countries based on the approach of transitional justice, By researching the role of transitional justice in establishing social security in the Arab countries by extrapolating and evaluating the Arab experience

***Key words** :*

The transitional justice, community security, the violation of human rights, social construction.

مقدمة:

يعتبر التنوع و الاختلاف والتمايز ظاهرة ملازمة للمجتمعات والدول، وقد يؤدي هذا التمايز إلى تعميق حالة الانقسام العمودي، خاصة خلال الأزمات والحروب، حيث تعمل الأطراف المتصارعة على الاستثمار في الصدوع المجتمعية، لذلك تزداد الحاجة لإدارة التنوع وتمثيل الجميع بعد مراحل الصراع، من أجل بناء الكيان المجتمعي الجامع للهويات الفرعية، وعليه تعتبر العدالة الانتقالية آلية فعالة للبناء المجتمعي، في مراحل ما بعد الصراع .

إن عملية التغيير والإصلاح السياسي عادة ما تكون نتاج عوامل داخلية وخارجية لها انعكاسات بنيوية و قيمية على النسق الاجتماعي، وتؤثر على الأنماط السلوكية و التفاعلية داخل البناء المجتمعي، غير أن المنطقة العربية شكلت لعقود طويلة من الزمن حالة استثنائية لمسارات التحول، فكان التغيير والإصلاح السياسي فيها غالبا ما يكون مصحوب بالعنف تحت مسميات مختلفة، كالثورة التي تعتبر أكثر المصطلحات الوصفية للبيئة التي تعرف أزمات وتخلف سياسي.

الإصلاح السياسي أو التغيير الناتج عن العنف عادة ما يؤدي إلى خلق الاضطراب والعجز و التصادم داخل المجتمعات، الأمر الذي يودي إلى اللا أمن المجتمعي،و اللا تعايش، من هنا تكون أبرز تحديات المرحلة الانتقالية إدارة التعددية والتنوع المجتمعي، من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية،والتماسك الاجتماعي،وحقوق الإنسان،أو ما يسمى بالأمن المجتمعي.

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوع العدالة الانتقالية، التي تعد إحدى ضرورات الإصلاح السياسي في الدول العربية، وخاصة تلك التي تشهد مراحل انتقالية معقدة،عقب الحراك الشعبي الذي أطاح بعدد من الأنظمة السياسية الاستبدادية، إذ يعد الأمن المجتمعي وإدارة التنوع من أهم الأهداف المطلوبة والمنشودة من العدالة الانتقالية في الدول العربية.

تهدف الدراسة إلى البحث في إمكانية تحقيق الأمن المجتمعي في الدول العربية، بالاعتماد على آليات العدالة الانتقالية، باعتبارها مقاربة لمعالجة إرث القمع السياسي، وإرساء دعائم نظام مستقر لحقوق الإنسان، بهدف استعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي .

تطرح تحديات الدول العربية في المرحلة الانتقالية الكثير من التساؤلات داخل الأوساط البحثية والسياسية،خصوصا وأن معظم دول الحراك العربي في هذه المرحلة تشهد اضطرابات حادة، تعيق استقرارها وأمنها، لاسيما في بعده المجتمعي، بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية المركزية التالية :

إلى أي مدى ساهمت مشاريع العدالة الانتقالية في ترميم البناء المجتمعي في دول الحراك العربي ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية المركزية جملة من الأسئلة الفرعية المساعدة على فهم الموضوع :

- ما هي العدالة الانتقالية ؟ و كيف تشكل المفهوم و تطور من الحقل النظري إلى ميدان السياسات العامة ؟
- ما هو الأمن المجتمعي ؟ و ما هي مكانته في التصور العام لمفهوم الأمن ؟
- ما هي العوامل السياسية والمجتمعية التي جعلت العدالة الانتقالية ضرورة ملحة في دول ما بعد الثورات ؟
- إلى أي مدى وفقت دول الحراك العربي في استيفاء شروط و مراحل تطبيق العدالة الانتقالية ؟
- هل وفقت سياسات العدالة الانتقالية في بناء أمن مجتمعي قادر على مواجهة تحديات المرحلة ؟

و في سبيل البحث عن إجابة نفترض الفرضيتين التاليتين:

يتحدد نجاح مشروع العدالة الانتقالية في الدول العربية بمدى قدرتها على بناء توافق اجتماعي عادل وإدارة التنوع المجتمعي.

كلما فشت سياسات العدالة الانتقالية في الاستجابة لتطلعات المكونات المجتمعية كلما أدى ذلك إلى دخول الدول في مراحل احتراب داخلي وانقسام عمودي يهدد وجود الدولة والمجتمع .

يتناول البحث ثلاثة محاور كالتالي :

المحور الأول: إيتيمولوجيا العدالة الانتقالية و الأمن المجتمعي

المحور الثاني: دور العدالة الانتقالية في بناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي.

المحور الثالث: مآلات الأمن المجتمعي في ظل تحديات مسار العدالة الانتقالية .

المحور الأول: إيتيمولوجيا العدالة الانتقالية و الأمن المجتمعي

أولا- العدالة الانتقالية : المفهوم و مراحل التشكل .

1- العدالة الانتقالية : مقاربة مفاهيمية .

تبلور مفهوم العدالة الانتقالية *Transitional Justice* كبديل لفكرة المحاكم الثورية التي شهدتها بعض الدول في القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن الماضي، فهي مجموعة الإجراءات والآليات،التي تطبق في المجتمعات التي تمر بفترات انتقالية، في أعقاب الحروب الأهلية،أو الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح،إلى حالة سلم، أو الانتقال من حكم سياسي استبدادي،إلى حكم ديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم وطني، بهدف مواجهة إرث انتهاكات حقوق

الإنسان قبل وأثناء التغيير، وإعطاء الحقوق للضحايا وتعويضهم- سواء مادياً أو معنوياً- ومحاسبة مرتكبي الجرائم، من أجل الوصول بالمجتمع إلى حالة الاستقرار، وتشمل أيضاً المصالحة الوطنية بين الأطراف المختلفة، حتى يمكن إعادة بناء الدولة على أساس سيادة القانون واحترام التعددية وقيم الديمقراطية.[1]

تتطلع المجتمعات التي مرت بعملية تحول عقب فترة طويلة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة الانتقالية، التي تعرفها على أنها نوع من المحاسبة، يعيد ثقة المواطن في العقد الاجتماعي بينه وبين الدولة،[2] تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية المتواترة في كونها تعنى بالفترات الانتقالية مثل الانتقال من حالة انهيار النظام القانوني، إلى إعادة بناءه، بالترافق مع إعادة بناء الدولة، هذه المراحل تواكبها عادة بعض الإصلاحات الضرورية، لجبر ضرر ضحايا الانتهاكات، خاصة ذات الأبعاد الاجتماعية.[3]

عرفها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بأنها: تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية، وغير القضائية، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية، أو عدم وجودها مطلقا، ومحاكمات الأفراد وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري.[4]

تعتبر العدالة الانتقالية مسار متكامل من الآليات، والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حالة الانسداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان.[5]

بناء على ما سبق نستنتج أن العدالة الانتقالية مسار من الآليات التأسيسية والإصلاحية في مراحل ما بعد الصراع، من أجل جبر الضرر، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح المؤسسات، والتأسيس لمرحلة جديدة تحترم البعد الحقوقي، وتجرم التجاوزات، بعيدا عن الانتقام التعسفي، إذ أنها عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول إلى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة، وإقامة دولة القانون بالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان، المرتبطة بالنظم السابقة ومحاسبة المتورطين فيها.

وقد ارتبط المفهوم بهذا المعنى بفكرتين أو شرطين:[6]

- أن يكون المجتمع والدولة في إطار انتقال سواء من نزاع مسلح،أو صراع إلى سلم، أو من حكم تسلطي لحكم ديمقراطي،أو من الاستعمار للتحرر.

- أن يكون هناك انتهاكات حقوقية قامت بها النظم فيما قبل التحول، تلك الانتهاكات التي تركت أثارا نفسية ومادية على المجتمع، مما يستدعي تدخلا وتمهيدا بإزالة آثار هذه الانتهاكات،ومعاقبة المتهمين لتثبيت مفهوم دولة القانون من ناحية، وردع من يريد أن يقوم بمثل هذه المخالفات في المستقبل، فيصبح بناء الديمقراطية أيسر في مجتمع يحترم مواطنيه،وحقوقهم الأساسية،ويفصل بينهم بالقانون، مما ينعكس على حالة الديمقراطية ايجابيا،لأنها تصبح قائمة على احترام الإنسان،والقانون على حد سواء.

من هذا المنطلق يمكن القول أن العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة، إذ ترتكز على مفهومين أساسيين هما:

- **العدالة:** بمعنى تصحيح مسار العدالة التي كانت سائدة في المرحلة السابقة،وإعادة إصلاح و تعديل منظومة العدالة،وفق ما يتماشى والقيم و المبادئ الجديدة والمنشودة،من طرف المجتمع،و قوى التغيير فيه، الأمر الذي يساعد في إعادة الحقوق المهدورة .
- **الانتقالية:** الانتقال في اللغة من التنقل ويعني قطع مسافة من موقع إلى آخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة أخرى مغايرة في طبيعتها، أما المرحلة الانتقالية أو الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول تعتبر حلا وقتيا،الغرض منه تأمين الانتقال من إطار سياسي ودستوري سابق، إلى إطار سياسي جديد، فهو ليس فقط مرور من وضع إلى وضع مغاير، بقدر ما هو مرور من وضع سائد وموجود، إلى وضع مطلوب ومنشود.

والمرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن الثورة، ففي بنية الثورة يوجد حتما وضع انتقالي لأنه في كل ثورة هناك خطوتين، تتمثل الأولى في هدم النظام السابق للثورة، وتتمثل الخطوة الثانية في بناء وتشيد نظام جديد يشمل كافة متطلبات الحياة (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، ولا يقتصر على الجانب الدستوري فقط.[7]

وبالتالي فإن هذه المرحلة التي تم الاعتياد على وصفها بـ"الانتقالية"، يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة على أسس مختلفة تحقق أهداف الثورة أو الحراك في "جمهوريات أفضل"، فالانتقالية هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الثورة أو الحراك، والانتقال في مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم منحصر في فترة من التغيرات السياسية، تتميز باتخاذ تدابير قانونية

وحقوقية، لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق.

انطلاقا من جملة التعاريف لمفهوم العدالة الانتقالية نلاحظ أنها تتصف بالخصائص التالية : [8]

- التدرج والمرحلية: فتجسيدها يكون بالتدرج و المرحلية، فلا يمكن تغيير أي من القناعات المترسخة في الدولة دفعة واحدة، و إذا تم الاندفاع نحو التغيير دون التدرج فقد يؤدي لنتائج عكسية.

- الامتداد الزمني: حيث أن تصحيح مسار العدالة الانتقالية يتطلب إجراءات معقدة و متشعبة في مؤسسات وهياكل الدولة، هذه التغييرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في جذور الدولة كالفساد وثقافة الشعب، وقد تواجه عقبات كبيرة، كما تتطلب قدرا من التخطيط لرسم المسارات التي ستتبعها العدالة الانتقالية لكي تحقق الهدف منها، وهو المصالحة والسلام والاستقرار، أي الظروف الموائمة للديمقراطية، وهو ما يتطلب أعواما كثيرة، لأن الشعوب في مراحل التحول ترفع سقف توقعاتها، وتنتظر تحقيق مطالبها، وعلى رأسها العدالة الانتقالية بالسرعة التي تتناسب مع حجم الحماس المرتبط بحالة التحول.

- التعاونية و التشاركية: فبناء المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع و الحروب، أو الاستبداد و الاحتلال، لا يمكن لأحد المكونات الاجتماعية، أو الفصائل السياسية، أو التيارات أو الأحزاب، أو الإيديولوجيات أن تنجز مثل هذه المهمة الثقيلة وحدها، فتحتاج لتعاون وتنوع الأفكار لكي يتحمل الجميع مسؤولية النتائج.

2- التطور التاريخي لتبلور العدالة الانتقالية :

تبلور مفهوم العدالة الانتقالية عبر مراحل مختلفة، ساهم كل سياق تاريخي خلالها في صياغة المفهوم لتصبح حقلا مستقلا بذاته، يشار للعدالة الانتقالية من أجل إحلال السلام والعدالة في حالات ما بعد الصراع، و بناء عليه يمكن تقسيم المراحل التاريخية لتطور المفهوم إلى ثلاثة مراحل رئيسية.[9]

يعتبر الكثير من الباحثين مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المرحلة الأولى لتشكل المفهوم، من خلال محاكم نورمبورغ *Nuremberg* و طوكيو *Tokyo*، حيث تمثل أعظم انجاز لها في الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية في شكل يؤسس لعدالة بعيدة عن الانتقام، و رغم كل الملاحظات التي طالت محاكم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لا يخفى أنها لعبت دورا هاما في تطوير الجنائية الدولية، حيث مكنت من تعزيز الوعي الحقوقي على

المستوى الدولي من خلال تأسيسها للبنية القانونية والتنظيمية لفكرة حقوق الإنسان.[10]

ارتبطت المرحلة الثانية لتطوير مفهوم العدالة الانتقالية، بتسارع مرحلة الدمقرطة *Democratization*، والتحول السياسي التي عاشتها الكثير من الدول، خلال الحرب الباردة، و حتى نهاية الثمانينيات، والتي شهدت حالات صراع داخلي، وجرائم ضد الإنسانية، متأثرة بالصراع الدولي .[11]

ازدهر المفهوم وأضحى حقلا بحثيا في القانون الدولي، مستفيدا من تجارب التحول الديمقراطي في أوربا، و أمريكا الجنوبية، وما تبعه من فظائع ارتكبتها الأنظمة السلطوية الحاكمة، و هو ما شكل تعبئة حقوقية دولية واسعة، منحت أهمية خاصة للجانبين الجنائي والحقوقي في التحول السياسي، ورفعت هذه التعبئة الحقوقية شعار العدالة الجنائية بوصفها قاعدة أساسية لتحقيق العدالة الانتقالية.[12]

تميزت هذه المرحلة بانتشار لجان الحقيقة، حيث كان أول إنشاء لها في أوغندا عام 1974، تحت اسم لجنة التحقيق في الاختفاء القسري، ثم في بوليفيا سنة 1982، و كذلك في الأرجنتين سنة 1983 للتحقيق في مصير ضحايا الاختفاء القسري، إبان الحكم العسكري بين 1976 و 1983.[13]

المرحلة الثالثة: لتشكل مفهوم العدالة الانتقالية كانت بعد نهاية الحر بالباردة، إذ شاع استخدام المصطلح بين عدد من الأكاديميين الأمريكيين، لوصف الطرائق المختلفة، التي عالجت بها البلدان مشاكل وصول أنظمة جديدة إلى السلطة، و مواجهتها للانتهاكات الجسيمة للحكومات السابقة .[14]

في هذه المرحلة أضحى مفهوم العدالة الانتقالية أكثر استقرارا، إذ أصبحت أهدافها و وسائلها و نهجها أوسع، حيث وسع دور العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، إلى تنظيم العلاقات وقت السلم، ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة التبلور للعدالة الانتقالية، إذ أصبحت تأخذ طابعا شاملا لجميع القطاعات التي تؤثر على النسق المجتمعي بعد انتهاء الصراع .[15]

3- آليات العدالة الانتقالية :

تندرج ضمن العدالة الانتقالية كعملية، مجموعة الآليات التي يتخذها مجتمع ما لتحقيق العدالة في مرحلة انتقالية من مراحل عدم الاستقرار التي قد يمر بها، حيث تتيح هذه الآليات (كيفية التعامل مع قضايا القمع والانتهاكات ضد الانسانية، وسبل الوصول إلى مصالحة وجبر الضرر الحاصل في المجتمع)، وفي ما يلي نستعرض هذه أهم الآليات:[16]

- **الدعاوى الجنائية:** وتشمل التحقيقات القضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات.

- **لجان الحقيقة:** الغرض الرئيسي من لجان التحري هو اجراء تحقيقات بشأن الفترات الرئيسية للانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، واصدار تقارير عنها، وكثيرا ما تكون هذه اللجان هيئات رسمية لمعالجة تلك الانتهاكات ومنع تكرارها في المستقبل .

- **برامج التعويض أو جبر الضرر:** وهي مبادرات تدعمها الدولة وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي، وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية .

- **إصلاح المؤسسات:** وتستهدف هذه الجهود تحويل المؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية وغيرها من مؤسسات الدولة المتعلقة بها، من أدوات للقمع والفساد إلى أدوات نزيهة لخدمة المجتمع .

- **برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج:** يجب الحرص على أن تكون برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج،متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، فلا يمكن للدول منح تدابير عفو تتنافى مع المبادئ القانونية المحددة حتى لو كان هدفها تشجيع نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم،كما أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقدر أحكام عفو عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني في اتفاقات السلام.[17]

إضافة إلى ما سبق، تشير تجارب الواقع إلى وجود آليات أخرى من قبيل جهود تخليد الذكرى وتشمل إقامة المتاحف والنصب التذكارية،التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا، وترفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي .

وتجدر الاشارة إلى أن آليات ومناهج العدالة الانتقالية لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض، إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها،وقد تكون مكملة لبعضها البعض، كما أن هذه الآليات قد تتم على المستوى الوطني بشكل كامل، أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط مثل الترتيبات الخاصة في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفا.

ثانيا - مفهوم الأمن المجتمعي :

اعتبرت المدارس الأمنية التقليدية الدولة المرجع الوحيد للأمن، لكن مع ظهور متغيرات غير تقليدية، فرضت نفسها على الأجندة الأمنية، نظرا لما تمثله من تهديدات على الوحدات الدولية، لعل من أبرزها الأمن المجتمعي، برز مفهوم الأمن المجتمعي من خلال اجتهادات مدرسة كوبنهاجن *Copenhagen School*، و خاصة إسهامات باري بوزان *Barry Buzan*، حيث حاول الأخير دراسة أثر متغيرات الهوية و الهجرة، و الجوانب الثقافية على الأمن .

يعتبر الأمن المجتمعي *Societal Security* من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الطرح التقليدي، الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة،إلى اعتباره كيانا قائما بذاته، وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية، ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة، في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة، يرى باري بوزان *Barry Buzan* أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية- *Identity*) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي *The Societal Security Dilemma*)[18].

يعرف باري يوزان *Barry Buzan* الأمن المجتمعي بأنه " غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"[19]، إذ يرى أنه " استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية، والثقافية والتقليدية[20]، يعتبر الأمن المجتمعي *Societal Security* أهم متغير يركز عليه باري بوزان ضمن مفهوم الأمن الموسع، كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة [21]، يعرف أرنولد ولفرز *Arnold Wolfers* الأمن في شكله الموضوعي بأنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم .[22]

يتضح من خلال التعاريف أن حالة اللا أمن المجتمعي تتشكل عندما تكون هذه السمات (الهوية، منظومة القيم، اللغة، الثقافة) مهددة، أو متصورة على هذا النحو، وانطلاقا من هذا الإدراك حسب مدرسة كوبنهاجن سيصبح كل تغيير مس هوية المجتمع مشكلة أمن مجتمعي.[23]

عندما تشعر مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم،يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، يتحول التنافس على الموارد والسلطة إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية[24]، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة التنوع المجتمعي، الذي يعد مؤشر للأمن والاستقرار الداخلي.

وإذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية، ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية[25].

ويُكرّس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف، أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النَّعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن[26].

وهذا يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضها المآزق المجتمعية، ولا شك أن "مدرسة كوبنهاجن "ما بعد البنيوية للأمن تقدم إطارا ملائما لذلك، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الإثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية.[27]

المحور الثاني: مسار العدالة الانتقالية و إعادة تأهيل الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي

العدالة الانتقالية هي إحدى أهم متطلبات الإصلاح السياسي في الدول العربية، وخاصة تلك التي تشهد مراحل انتقالية معقدة، عقب الحراك الشعبي الذي أطاح بالأنظمة السياسية، وتسعى لمعالجة إرث القمع السياسي، ومحاسبة المسؤولين عنها وإرساء دعائم نظام مستقر لحقوق الإنسان، بهدف استعادة التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي.

وفي إطار الإصلاحات السياسية ومشروعات القوانين الصادرة بعد الحراك في الدول العربية، قامت الأخيرة بتبني مشاريع قوانين خاصة بالعدالة الانتقالية؛ وبالرغم من أن كل من دول الحراك العربي (تونس و مصر و ليبيا واليمن) دخلت مسارات مختلفة للعدالة الانتقالية، غير أن تجربة تونس تعد الأكثر وضوحا والتي حققت نجاحا نسبيا، فاليمن وليبيا يشكل التحدي الأمني،وعدم التوافقات السياسية والوضع المتسم بالفوضى،وعدم الاستقرار،وغياب المؤسسات،وانفلات الأمن، العامل الأهم الذي يعيق تطبيق آليات العدالة الانتقالية.

وبالعودة للتجربة التونسية فقد عرف مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية التونسي العدالة

الانتقالية بأنها:" مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم التكرار، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام حكم ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الانسان"، إذ تعد تجربة تونس من بين أكثر الدول العربية تقدما بصفة عامة في إجراءات العدالة الانتقالية[28].

وقد تم إسناد ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة، هي "وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية"، كما تضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة بعد الثورة، موضوع "العدالة الانتقالية" كإحدى الأولويات الأربع في عملها، وأنشئت آلية خاصة لتعويض الضحايا وتأهيلهم، تمثلت في "صندوق شهداء وجرحي الثورة وضحايا الاستبداد، ووفقا للمرسوم رقم 97 لسنة 2011، تم تشكيل لجنة شهداء الثورة ومصابيها، ضمت في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني، ورئاسة الحكومة، والمجلس الوطني التأسيسي، وتم إنشاء لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، وكل ذلك تزامن مع ما تم إجراؤه من محاكمات جنائية لرموز النظام السابق.[29]

بعد الحوار الوطني ومراعاة للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية، تمت صياغة مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية في أواخر شهر أكتوبر 2012 من قبل اللجنة الفنية للإشراف على الحوار الوطني، غير أن المصادقة عليه تأخرت حتى 14 ديسمبر 2013، هذا القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، قد مثل رؤية متكاملة لمسار العدالة الانتقالية بحيث تضمن 70 فصلا موزعة على عنوانين كبيرين، خصص الأول لتعريف العدالة الانتقالية وضبط مجالاتها وخصص الثاني لهيئة الحقيقة والكرامة؛ وهي الهيئة الموكل لها الإشراف على مسار العدالة الانتقالية، حيث أشار القانون إلى أنها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، والهيئة مطالبة بإعداد تقارير سنوية توثق فيها الحقائق التي توصلت إليها، وتحديد المسؤوليات والأسباب التي أدت إلى الانتهاكات، من الفترة الممتدة من 1955 إلى حين صدور القانون، أي ديسمبر 2013.

و قد بلغ عدد اللجان و المراكز الجهوية التي كونتها هيئة الحقيقة و الكرامة إلى تسعة مراكز جهوية[30]، و حسب موقع الهيئة بلغ عدد الملفات المودعة 62695 ملف، و عدد جلسات الاستماع 39197 جلسة [31]،

غير أن هذا القانون قد شابه العديد من النقائص والهفوات من حيث التطبيق في الواقع، على غرار استخدام المفاهيم الواسعة وبدون تحديد دقيق لها، وكذا غياب الوضوح في معايير الاختيار والترشيح لقضاة الدوائر القضائية المتخصصة، مع ذلك يمكن القول أن صدور قانون العدالة الانتقالية يعتبر في حد ذاته حدثا مهما في المسار الانتقالي لتونس، غير أن النتائج المرجوة منه لن تظهر إلا عن طريق تفعيله بصفة جيدة، بعيدة عن التسييس لعمل هيئة الحقيقة والكرامة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تستوجب يقظة المجتمع المدني ومتابعته لها بكل دقة .[32]

و رغم الخطوات التي قطعتها تونس في مسار العدالة الانتقالية، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان لا زالت متواصلة، و هو ما رصدته تقارير منظمات حقوق الإنسان و من بينها المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب في تقريرها السنوي لسنة 2016، حيث سجلت المنظمة 520 حالة انتهاك في سنة 2015 بينها 15 حالة موت مستراب (تحت التعذيب)، و تنوعت أساليب التعذيب بين العقاب بنسبة 62%، و اقتلاع الاعتراف بنسبة 19%، حيث تتركز حالات التعذيب بين الفئات العمرية بين 19 إلى 39 سنة بنسبة 72% و بين 14 إلى 18 سنة بنسبة 4%، يعتبر الذكور الضحية الأكبر لحالات التعذيب و الانتهاكات بنسبة 89% [33].

طبيعة حالات التعذيب في تونس حسب تقرير المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب لسنة 2016

تعذيب و سوء معاملة	%96
موت مستراب	%7
الاغتصاب	%2
الإيقاف غير القانوني	%1

المصدر : منية العرفاوي، في تقرير سنوي للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب : حالات تعذيب و اغتصاب و موت مستراب في المراكز الأمنية و السجون، 2017/09/29، متوفر على الرابط التالي :

http://www.assabah.com.tn/article/119045/%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-

ولأن مسألة العدالة الانتقالية ليست مجرد شعار تفرضه أجواء الحراك السياسي في المنطقة العربية، بقدر ما هي مدخل سياسي لإعادة هيكلة الحياة العامة فيها، فإن ذلك يتطلب بناء إستراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية يجب أن تتوفر هذه الإستراتيجية على بعض العناصر الأساسية، أهمها:[34]

أولا- معالجة تركة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:

تعد مسألة حقوق الإنسان المحفز الحقيقي لتبني آلية العدالة الانتقالية، كضابط للمنظومة السلوكية الاجتماعية في مرحلة ما بعد التحول، من خلال مجموعة من الإجراءات مثل(المحاكمات، التعويض و جبر الضرر)، حيث تشهد فترة الانتقال السياسي غالبا تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، لذا فإن سبل جبر الضرر للضحايا قد تتخذ بعدا نوعيا مختلفا، وفي هذه الظروف تتحمل الدول واجبا أخلاقيا وسياسيا لاتخاذ تدابير علاجية شاملة، واستحداث برامج مفصلة، تتيح الجبر لفئات أوسع من الضحايا المتأثرة بتلك الانتهاكات بدلا من ترك المهمة لكل ضحية كي تسعى لإعمال حقها عن طريق القضاء.[35]

يعد جبر الضرر دعامة من دعامات الانتقال للمجتمع الجديد القائم على التسامح، إذ أن العدالة الانتقالية تقوم على مفهوم واسع للضحية، وتقدم صورا متعددة للتعويض، تتجاوز ما يمكن الوصول إليه،عن طريق إتباع سبيل العدالة التقليدية، وذلك في إطار يقيم توازنا يتفق مع أهدافها، بين الإجراءات الفردية والجماعية من جهة، والتعويضات المادية والرمزية من جهة أخرى.

فالتعويضات في إطار العدالة الانتقالية هي أداة للتأسيس للتآلف الاجتماعي، وإعادة التوازن، وإرضاء الشعور الجمعي بالعدالة، وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة، عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، ومعالجة التباين في التنمية بين المناطق، وإعطاء أولية إعادة الإعمار للمدن التي دمرت بسبب العمليات الحربية، كما أن التعويض المعنوي ليس أقل شأنا، وله عدة أشكال منها إعادة التأهيل النفسي، والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها الدولة وأجهزتها المختلفة، وتحديد المسؤولين عن ذلك، والاعتذار للضحايا، وهذا من أجل بناء الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي، الذي يمكن من إعادة بناء الدولة والمجتمع على قواعد جديدة جامعة.

ثانيا- إعادة الإدماج والإصلاح المؤسسي:

تأتي خطوة الإصلاح المؤسسي كخطوة مكملة وضرورية، لضمان سلامة إنجاح مسيرة الانتقال للمجتمع الديمقراطي، فمن غير المنطقي أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات تشكيل وأعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم، فقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات هيكلية في بعض المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، أو تطهير تلك المؤسسات من بعض العناصر التي يثبت تورطهم في ارتكاب الجرائم في النظم السابقة، لضمان عدم تكرار تلك الممارسات مرة أخرى في المستقبل من قِبل الأجهزة الإدارية أو أية أجهزه أخرى في الدولة، وذلك لضمان البناء على أساس متين وتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك لتجنب انهيار الدولة.

فضاءات ممارسة التعذيب حسب تقرير المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب لسنة 2016

مراكز الشرطة	%37
السجون	%24
الأماكن العامة	%29
مركز الحرس الوطني	%6
فضاءات أخرى	%4

المصدر : منية العرفاوي، في تقرير سنوي للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب : حالات تعذيب و اغتصاب و موت مستراب في المراكز الأمنية و السجون، 2017/09/29، متوفر على الرابط التالي :

http://www.assabah.com.tn/article/119045/%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-

إذ يجب أن تضمن العدالة الانتقالية–أيضا– إعادة إصلاح المؤسسات بإحداث تغيير بنيوي في أجهزة الدولة، واستبعاد من ساهموا في انتهاكات حقوق الإنسان والفساد منها، وتنقيتها من صور التمييز العرقي والسياسي والجهوي والقبلي والأيديولوجي، وإعادة مراجعة المناصب العمومية في الدولة وفق معايير موضوعية، لإعادة الثقة في هذه المؤسسات، وتمكنيها من أداء دورها من منطلق أن للعدالة الانتقالية هي عدالة تأسيسية علاجية تهدف إلي إزالة أثار الانتهاكات والفساد، وإعادة تأكيد حق المواطنة والمساواة لإعادة ثقة المواطنين وجمعهم في اتجاه البناء الجديد للدولة، الذي يحتاج للتأسيس له على مستوى النص الدستوري، لكي يمكن أن يتضمن قواعد للفحص تكون أداة فاعلة للانتقال، وتكفي للإقناع بأن البنى المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو ممارسات فساد واسعة قد تم تقويمها، خصوصا وأن غالبية الدول العربية تشترك في الجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية.

بالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، إلى جانب ظاهرة الفساد السياسي،* وقد تجلى في مظاهر عديدة منها صفقات السلاح وتراخيص الاستيراد والتصدير، إلى المحسوبية في تعيين الأقارب والأصهار والمعارف في مناصب مرموقة دون أي حق، ومن ابرز الأمثلة على ذلك ما فعله (حسني مبارك) عندما أطلق يد ابنه الأكبر (علاء) في مجالات الأعمال والمال، وأطلق يد ابنه الثاني (جمال) في أعلى مستويات الحزب الوطني الحاكم، فكان المسؤول عن ترشيح الوزراء،وقادة مؤسسات الدولة والقطاع العام، كما وضع (معمر القذافي) أبناءه وأولاد عمومته وأفراد قبيلته في كل مواقع المسؤولية لأكثر من أربعين عاما، ولا يختلف (زين العابدين بن علي) عن سابقيه بحيث شملت المحسوبية في

حالته أساسا إخوة وأقارب زوجته من عائلة الطرابلسي، وعدة فروع أخرى من العائلتين (بن علي و الطرابلسي)[36]، وهي الحقيقة لا يمكن تجاوزها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها، ومدى تعبيرها عن نبض الشارع.

ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، لكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة، إن محاولة إلقاء الضوء على وضعية المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية العربية، سوف توضح لنا لأول وهلة إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في توسيع قاعدة هذه المشاركة، حيث تم التعامل مع هذا المبدأ بصفة عامة على أنها هبة من النظام، وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب، من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة الحقيقية،التي تعني في أوسع معانيها إسهام المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[37].

وقد أدى هذا إلى فقدان الأمل في أي تحسن، أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الحراك العربي[38]، أسفر هذا الفساد والمحسوبية وغياب الحريات السياسية،إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة، الأمر الذي يطرح تحدي إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية، تفعيل الأداء الوظيفي لأجهزة الدولة في مرحلة ما بعد التحول.

المحور الثالث: مآلات الأمن المجتمعي في ظل تحديات مسار العدالة الانتقالية

إن العدالة الانتقالية كمفهوم، وكممارسة حديثة العهد، لم تتمكن من خلق المناهج، والقواعد الخاصة بها، بل ترتكز على بعض المبادئ فقط، إضافة إلى أن نقص الدراسات الأكاديمية قد تسبب في الخلط الشديد والتداخل بين المفاهيم، والدمج بين الأهداف والأسباب وغير ذلك[39]، كما أن تطبيق العدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد مراحل انتقالية، كثيرا ما تواجه العديد من الإشكاليات التي تعرقل عملية تطبيقها، وتمنع أو تعرقل سيرها، وتحد من تحقيق أهدافها في بناء الأمن المجتمعي، وبالعودة لدول الحراك العربي يمكن رصد هذه التحديات في الآتي :

أولا- الإقصاء والتهميش الاجتماعي في ظل الصراعات والانقسامات السياسية :

عند الحديث عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي هي جوهر العملية السياسية، فقد تخطى الشارع العربي حاجز الخوف من السلطة، بل غير الخوف مساره، لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم، وقد يؤسس هذا التطور لعملية التحول الديمقراطي،لأن

خوف الحاكم وقلقه من المحكوم، هو جزء أساسي من المحاسبة والمساءلة، التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها [40].

وعلى الرغم من الضغوط الشعبية باتجاه طي صفحة الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم النظم السابقة؛ إلا أن الانقسامات السياسية المحتدمة ؛تحول دون التوافق على إجراءات تحقيق العدالة، لا سيما في الدول التي يحكمها توازن هش بين القوى السياسية، على غرار معادلات تقاسم السلطة المعقدة بين الفرقاء السياسيين في اليمن، فطبيعة النُظم العربية بشكل عام، التي تتضح من خلال التاريخ السياسي التسلطي، الذي لم ينتج عنه إلا مزيد من التخلف والانكماش الاقتصادي، وغياب الديمقراطية والحياة المدنية، واستفحال القوة العسكرية والقمعية.[41]

انتهاكات الأطراف المتصارعة لحقوق الإنسان في اليمن لسنة 2017

طبيعة الانتهاك	عدد الضحايا
موت تحت التعذيب	14
التعذيب	28
الاختفاء القسري	410
النزوح و الترحيل	12250
تجنيد الأطفال	524
المعتقلين	1033

المصدر : التقرير النصفي لحالة حقوق الإنسان في اليمن 2017، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، تعز، اليمن، مايو 2017.

فالصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم، إلي صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعي كافة القوي السياسية إلي إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد الثوري أيضا وأعمال العنف أحيانا.[42]

ثانيا- الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام في ظل تزايد الانقسامات العمودية:

تزيد الصراعات الإثنية والطائفية والقبلية من العقبات، التي تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة، حيث تصبح العدالة الانتقالية جزءا من تناقضات صراع ممتد على تقاسم السلطة والثروات الوطنية، وهو ما يفسر تعثر المصالحة الوطنية في العديد من الدول العربية، مثل ما هو الحال في اليمن وليبيا وغيرها، لقد عملت الصراعات السياسية، التي أنتجها النظام السياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى إعادة إنتاج التناقضات في إطار عملية الاصطفاف الاجتماعي،

والاستقطاب السياسي، حيث يدرك النظام أهمية نقل الصراع من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات المجتمع، والحضور بفاعليه في الاقتتال القبلي والجهوي، وأحيانا المذهبي، للمحافظة على استمراريته في السلطة، و عليه ساهم عدم الاستقرار السياسي، قبل الثورة وبعدها، في حضور فاعل للقبيلة في إدارة المجتمعات المحلية، مقابل غياب مؤسسات الدولة، ومع استدامة الصراع والتنافس ضمن أجنحة النظام، تبوأت القبيلة موقعا رياديا في المجتمع والدولة، و رجحت في كثير من الأحيان موازين القوى لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.[43]

ثالثا- العجز الانتقالي وهشاشة البنية المؤسساتية:

العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك، مما يثير فكرة العجز الانتقالي.[44] كما أن المجتمعات العربية عانت من سيطرة القيم والتقاليد القبلية، التي وقفت بالضد أمام بلورة وإرساء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية، يمكن أن توفر الضمانات والمقومات الأساسية للسلطة،لكي تقوم بدورها في تحقيق الاستقرار في المجتمع، وبناء دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنيوية، تعمل على المحافظة على كيان المجتمع.

وقد ارتبط الحراك العربي بكشف إشكاليات مؤسسات الدولة وأزمات الثقة فيما تتخذه من إجراءات، في ظل تراجع الثقة في المؤسسات القضائية ومنظومة القوانين الحاكمة للعدالة، وذلك بالتوازي مع افتقاد مؤسسات إنفاذ القانون القدرة على تطبيق ما يتم التوصل إليه من أحكام قضائية، في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة، بما يقوض من فاعلية الإجراءات القانونية.[45]

رابعا- الإشكاليات الإجرائية وغموض العلاقة بين قانون الحصانة والعدالة الانتقالية:

مبعث هذه الإشكاليات الإجرائية أن بلدان الحراك العربي، لا تمتلك بنى قانونية، وأنساقا ثقافية تتيح اجتياز المراحل الانتقالية للحراك بسلاسة وبأقل تكلفة ممكنة، وهنا على خلاف تجارب دول أوروبا الشرقية وإسبانيا حيث كان هناك رصيد ثقافي وقانوني سابق أتاح لهذه المجتمعات سرعة تجاوز المرحلة الانتقالية[46].

أما بالنسبة لغموض العلاقة بين قانون الحصانة وقانون العدالة الانتقالية فإن من أوجه النقد لمشروع قانون العدالة الانتقالية عدم وضوح الرؤية حول العلاقة بين القانونين وآلية تجاوز أي تنازع قد ينشأ في مرحلة التطبيق، ومما لا خلاف عليه أن قانون الحصانة يؤثر تأثيرا مباشرا على قانون العدالة الانتقالية في جانبها الجنائي

ويحول دون اتخاذ أي إجراءات أو ملاحقات جنائية ذات طبيعة قضائية، في اليمن مثلا استفاد الرئيس السابق علي عبد الله صالح من استمراره في قيادة حزب المؤتمر والحصانة التي منحته إياها المبادرة الخليجية، لوضع العراقيل أمام عملية إعادة هيكلة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، والالتفاف على قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي التي نصت على تشكيل الجيش اليمني وإعادة بنائه، كما قام الرئيس السابق أيضا بتدعيم الفوضى وتقويض الأمن خلال المرحلة الانتقالية، والتحريض على السلطة الانتقالية بحجة فشلها في إدارة شؤون الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، مع أنّ حزبه كان له النصيب الأكبر في مناصب الدولة ووزاراتها.[47]

الخاتمة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية البحثية لهذا المقال، حاولنا الربط بين متغيرين أثنين هما: العدالة الانتقالية كمتغير مستقل والأمن المجتمعي كمتغير تابع، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو كشف علاقة التأثير البينية، وهو ما يمكن أن نسميه بالترابط أو التداخل المعقد الذي يعد سمة أساسية لجل الظواهر الاجتماعية بما في ذلك الظواهر السياسية، إذ تتصف بأنها دائمة التغيير، وبالغة التعقيد والتشابك، وقد خلصت الدراسة الى تأكيد علاقة التأثير والتأثر بين متغيرات الدراسة، وبالتالي أهمية العدالة الانتقالية في تحقيق و المحافظة على الأمن المجتمعي، كمقاربة لإعادة تنظيم التفاعلات،والسلوكيات في المرحلة الانتقالية، وفق مبادئ ثقافية وقيمية جديدة تتماشى و طبيعة مطالب التحول بناء على أسس سياسية واجتماعية جديدة. غير أن هذه الأهمية تبقى في حاجة إلى دعائم أساسية كتوفر شروط موضوعية وأليات ضرورية على رأسها القدرة على بناء توافق اجتماعي عادل و حقيقي تلتزم به كل الأطراف بما فيها فواعل المرحلة السابقة الذين قد يحاولون العودة من خلال " الثورة المضادة "، ومحاولات إسقاط هيبة الأمن وإضعاف سلطة الدولة.

تأسيا على ما سبق نصل إلى تأكيد فرضيات الدراسة:

أولا- تم اثبات أن نجاح مشروع العدالة الانتقالية يتطلب إدارة جيدة وايجابية للتنوع المجتمعي، بمعنى أن نجاح المرحلة الانتقالية في دول الحراك العربي يستلزم كخطوة أولى إقامة وتشجيع الحوار الوطني بين أطياف المجتمع القبلية والطائفية ..الخ، على أساس أن الوطن هو (أنا وأنت) وليس(أنا أو أنت)، فإدارة التعددية والتنوع المجتمعي تتطلب تحقيق مقاربة تشاركية بالمفهوم الاجتماعي تساعد على استرجاع الثقة الاجتماعية في مؤسسات الدولة و التي كانت قد اهتزت في المرحلة السابقة،

والعمل في الوقت نفسه على إعادة تفعيل الأداء الوظيفي لأجهزة ومؤسسات الدولة. غير أن دول الحراك العربي عجزت عن إدارة التنوع المجتمعي الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مسار ومآل مشروع العدالة الانتقالية.

ثانيا- تأكيد أن فشل تطبيق مشروع العدالة الانتقالية حال دون تحقيق السلم المجتمعي، التحدي الأساسي التي تواجهه دول الحراك العربي هو تحويل مشروع قانون العدالة الانتقالية إلى مخرجات عمل حقيقي لتفعيل أليات والمسألة والمحاسبة ولإدارة التنوع المجتمعي في المرحلة الانتقالية، وهذا التحدي يرتبط أيضا بالحفاظ على الأمن والاستقرار مع النهوض بالتنمية وحل مشكلات التي تهدد الأمن الانساني وتحقيق الحكم الراشد الذي يساعد على بناء الهوية الواحدة من خلال محاربة ورفض الإقصاء والتهميش وكل المظاهر التي تؤدي إلى الانفصام السياسي بين المجتمع والنظام السياسي.

الهوامش:

1- عادل عامر، "كيفية تطبيق العدالة الانتقالية من بعد ثورتين في مصر"، 14سبتمبر 2014، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.rosaelyoussef.com/news/117793

2 - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، دليل العدالة الانتقالية .

3 - عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية : مقاربات عربية للتجربة الدولية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ص 101.

4 - "سيادة القانون و العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع و مجتمعات ما بعد الصراع"، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أوت 2004، ص 06.

5 - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 105، ص 4335، القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013، مؤرخ في 24 ديسمبر، المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية و تنظيمها .

- خالد النصر السيد، نيفين مُحَمَّد توفيق، العدالة الانتقالية، القاهرة: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، نوفمبر 2012، ص 6.

6

7 منعم برهومي، المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الاطرش للكتاب المختص،2014، ص ص 15- 16.

8- صباح كزيز، نجاة مدوخ،"العدالة الانتقالية في اليمن : بين المفهوم وتحديات التطبيق"، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، لبنان: مركز جيل للبحث العلمي،العدد10، يناير 2017، ص 62.

9 - Ranya Yusran , The implenation of Transitional justice , p 11.

10 - Chrisje brant and others , Transitional justice : history Telling collective memory and the victm witness ..

11 - Ranya Yusran , Op , Cit , p12.

12 - الجزيرة نت، العدالة الانتقالية، 13 جانفي2017، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net

13 - Ranya Yusran , Op , Cit , p13.

14 - "ماهي العدالة الانتقالية"، مركز الدولي للعادلة الانتقالية، 22 جانفي 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

15 - Ranya Yusran , Op , Cit , p14.

16- المركز الدولي للعدالة الانتقالية،" ماهي العدالة الانتقالية؟"، 22 سبتمبر 2017، متوفر على الرابط الإلكتروني:
https://www.ictj.org/ar/about

17- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان،" أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو،" نيويروك وجنيف : منشورات الأمم المتحدة، 2009، ص35.

18- سليم بوسكين، "تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية

واستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص58.

19- تباني وهيبة،" الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة الإرهاب "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية الأمن و التعاون،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014)، ص 20.

20- حجار عمار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل". مذكرة ماجستير في تخصص علوم سياسية (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة، 2003)، ص 68.

21- تباني وهيبة، المرجع السابق، ص 37.

22- عبد النور بن عنتر،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 160، أفريل 2005، ص 56.

23- منيغر سناء، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي "، مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، (قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014)، ص 19.

24- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، 12 ديسمبر 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني: *http://boulemkahel.yolasite.com*

25- المرجع نفسه.

26- محمد الامين بن عائشة، مفهوم الامن الموسع، 22جانفي 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.maqalaty.com/43642.html

27عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، مرجع سابق.

28- انظر : قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

29- أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،10 فيفري 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://maspolitiques.com/ar/index.php/fr/using-joomla

30- رمزي محمدي، مسار العدالة الانتقالية في تونس، 25سبتمبر 2017، متوفر على الموقع التالي : *https://nawaat.org/portail/2016/*

31- موقع هيئة الحقيقة و الكرامة بتونس، 2017/09/29، متوفر على الرابط التالي : */http://www.ivd.tn/ar*

32- وحيد الفرشيشي وآخرون، العدالة الانتقالية في تونس، وصدر القانون!، تونس: الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2014، صص.199،181.

33- منية العرفاوي، في تقرير سنوي للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب : حالات تعذيب و اعتصاب و موت مستراب في المراكز الأمنية و السجون، 2017/09/29، متوفر على الموقع التالي : *http://www.assabah.com.tn/article*

34- أبي بكر بلقايد، "العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)"، مرجع سابق.

- "أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع"، تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك، 2009، ص ص 35- 36.

35

*يقصد بالفساد السياسي إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس. فهذا النوع من الفساد يمارس من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية؛ أي القيادات السياسية، ومتخذو القرارات السياسية بدءا من رئيس الدولة أو الحاكم و مرورا بالوزراء وكبار المسؤولين. وهذه القيادات السياسية غالبا ما تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب بل أيضا في صياغة القوانين والتشريعات. فالفساد السياسي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم، كحرية إبداء الرأي في الانتخابات العامة أو حرية الفكر أو التنقل أو المسكن أو التجمع وغيرها، حيث يتجه النظام الحاكم إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة، وفرض سيطرته وسياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض.

36- سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، أيار 2012، ص132.

37- رياض نجيب، الخليج العربي، لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987، ص 49.

38- دينا شحاتة ومريم وحيد، م"حركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184، نيسان 2011، ص12.

39 محمد بوسلطان، " حقوق الانسان في ظل العدالة الانتقالية"، مجموعة من المؤلفين، دراسات قانونية: دراسات متنوعة احياء لذكرى عبد الله بن حمو، الجزائر: الكنوز للنشر، د.س.ن، ص 2 .

40- بهجت قرني، "ما بعد سقوط رأس الحكم :تحديات المرحلة الانتقالية ومالات الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 192،مجلد 48، ابريل 2013، ص 36-37.

41 - صباح كزيز، نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 69.

42- صباح كزيز، "دور السياسية الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010- 2014"، مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2015)،ص102.

43 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اليمن بعد العاصفة، الدوحة، افريل 2015، ص 6.

44- صباح كزيز، "دور السياسية الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010- 2014"،مرجع سابق، ص102.

45 - محمد عبد الله يونس، "استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية"، 22 فيفري 2017، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://adenghad.albdr-host.com/news/72261/#.Vmgp1159fIU

46- سليمان المنعم، "العدالة الانتقالية: مناقشات"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 413،يوليو2013،ص 158.

47 - صباح كزيز، نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص69.